مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٠

الجمعة، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	إندونيسيا	السيد دجاني
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميلكي
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2019/198)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2019/311، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/198، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

أُجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والجمهورية الدومينيكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حَظيَ مشروع القرار بتأييد ١٣ عضوا وامتناع عضوين عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الأدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرنا أن صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩) المتعلق بالتجديد النهائي لبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. سيختتم هذا القرار وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي بعد أكثر من ١٥ عاما ذلك الوجود.

بهذه المناسبة، نود أن نشكر حفظة السلام الذين عملوا بشرف في بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وفي بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي التي سبقتها. ونحن نتذكر ونكرم تضحياتهم وجهودهم في دعم هايتي الحرة والمزدهرة والمسالمة.

يمهد القرار السبيل للانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في غير مجال حفظ السلام. ونتوق إلى إنشاء بعثة سياسية خاصة، ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمانة العامة الذي نص عليها القرار، والذي سييسر نظر مجلس الأمن في الولاية. وفي غضون ذلك، نتوقع من حكومة هايتي ومن بعثة الأمم المتحدة أن تواصلا العمل معا لبلوغ النقاط المرجعية التي حددها المجلس سابقا إلى حين أن يتحقق الانسحاب التدريجي للبعثة وما يتجاوزه.

ستعني عملية الانتقال تسليم المسؤولية بشكل كبير إلى حكومة هايتي وشعبها. والآن حان الوقت لحكومة هايتي لكي تنهض بتلك المسؤولية وتتحملها. وتواصل الولايات المتحدة، بوصفها شريكا وصديقا لهايتي لفترة طويلة، دعمها على هذا الدرب، آخذة في الحسبان التحديات المقبلة.

ندعو جميع الأطراف الفاعلة في هايتي إلى العمل، في المستقبل القريب، على مواصلة الجهود الرامية إلى إقامة حوار بناء وشامل يهدف إلى إيجاد حلول دائمة للتحديات السياسية

والاقتصادية الراهنة. ونحن مقتنعون بأن الحوار والحلول التوفيقية الحقيقية، التي تؤدي إلى قيام حكومة شفافة وخاضعة للمساءلة، يمكن أن تلبي على أفضل وجه احتياجات وتطلعات شعب هايتي.

السيد ميلكي (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي للمرة الأخيرة. إن النص، إذ يتضمن إشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يزود البعثة بالوسائل اللازمة لإنجاز المهام الموكلة إليها، وتنفيذ جميع توصيات الأمين العام، ويمكن الأمانة العامة من الإسراع بالانتقال إلى بعثة سياسية خاصة تركز على إسداء المشورة الاستراتيجية إلى السلطات الهايتية، ولا سيما الشرطة الوطنية الهايتية. وهذا التجديد النهائي للولاية لا يمثل فقط فتح صفحة جديدة يجري تحويلها إلى علاقات بين الأمم المتحدة وهايتي، بل إنه فصل جديد تماما. ولا تزال فرنسا ملتزمة أكثر من أي وقت مضى بضمان تحقيق النجاح في هذا الصدد.

السيد ميزا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك تماشيا مع توصية الأمين العام وتوقعات حكومة هايتي.

مع ذلك، ووفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، تعتقد بيرو أن علينا التأكيدا مجددا، في إطار استراتيجية الخروج والانتقال لبعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي، بأنه يجب أن نستمر في مراعاة الظروف الأمنية على أرض الواقع، وبصورة عامة قدرة هايتي على ضمان الاستقرار في جميع أنحاء أراضيها.

وبناء على ذلك، واستنادا إلى التقرير الجديد عن التفاصيل التشغيلية المطلوبة بخصوص البعثة السياسية الخاصة، نأمل الشروع بسرعة في عملية التفاوض بغية ضمان عملية انتقال سلسة وإنشاء البعثة وتشغيلها بالكامل بحلول ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وبيرو ملتزمة التزاما راسخا بأن يكون بوسع هايتي مواصلة التعويل على دعم ومساعدة الأمم المتحدة من خلال بعثة سياسية خاصة قوية، إلى جانب ما تحتاجه من موارد بشرية ومالية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): اضطرت روسيا إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة نهائية، مثلما اضطرت لذلك في العام الماضي (انظر S/PV.8226). ونود أن نعلل دوافع قرارنا كي لا نترك مجالاً للشك في دعمنا الكامل لعملية تحقيق الاستقرار في هايتي.

قبل أسبوع واحد فقط، ناقش مجلس الأمن الحالة في البلد (انظر S/PV.8502). وفي ذلك الوقت، على الرغم من القلق إزاء التوترات في البلد عشية الانتخابات، شاطر معظم أعضاء مجلس الأمن الأمينَ العام تقييمَه بأن الحكومة والشرطة الوطنية الهايتية ستكونان قادرتين على تولي المسؤولية الكاملة عن الأمن في البلد بحلول تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، فإن ما يحيرنا هو أن واضعي القرار المتعلق بالبعثة يتبنون منذ عامين حتى الآن موقفا متشددا، حيث يوسعون نطاق تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على كامل الولاية، بما في ذلك رصد حقوق الإنسان. وما زال يتعذر علينا فهم كيف يمكن أن تشكل حالة حقوق الإنسان في بلد انتهى فيه النزاع المسلح منذ وقت طويل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وهناك سبب آخر منعنا من تأييد القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، ألا وهو، ”الإطار السياساتي الشامل والمتكامل للأداء“ الذي عهد به الوفد القائم على الصياغة إلى الأمين العام ليُطبقه على البعثة في هايتي. ولنتذكر أن العمل بشأن هذا الإطار السياساتي لم ينته بعد وأنه إذا تمّ ذلك قبل الخفض التدريجي لوجود قوات حفظ السلام في هايتي، فحينها، ووفقا للإجراءات

السليمة، يجب أن تناقش الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الإطار السياساتي في المنابر ذات الصلة قبل أن يتسنى تطبيقه.

وليس من المستغرب أن تتباين آراء أعضاء المجلس. ومع ذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل لتجاهل القائمين على الصياغة من الوفد الأمريكي بشكل صارخ لشواغل أعضاء المجلس الآخرين. لقد كان توافق الآراء في متناول اليد. وبغية تحقيق ذلك، اقترحنا خيارات محددة ومتوازنة بشأن هذه المسألة، ولكن تمّ تجاهلها للأسف. وهذا النهج يثير قلقا شديدا، فيما نشرع في مناقشات بشأن إنشاء بعثة سياسية خاصة للاستعاضة عن وجود قوات حفظ السلام في البلد. وخلافنا اليوم لا يمكن أن يساعد على تعزيز توافق الآراء في المجلس الذي تطلبه بور – أو – برانس.

بالرغم مما تقدم، أود أن أختتم بياني لتعليل امتناعنا عن التصويت على القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩) بعبارات دعم لشعب هايتي وحكومتها، الذين ستتاح لهم في غضون ستة أشهر فرصة تولي المسؤولية الوطنية الكاملة عن مصير بلدهم واستقراره وتنميته. وستواصل روسيا العمل لضمان أن تسفر جهود المجلس عن استقرار حقيقي للحالة في هايتي وتعزيز سيادتها واكتفائها الذاتي.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي للمرة الأخيرة حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وسيفضي القرار إلى أن تواصل البعثة الاضطلاع بولايتها ومساعدة الحكومة الهايتية على تولي مسؤولياتها عن الأمن الوطني وتحقيق خروج نهائي على نحو منظم. وهو أمر يصب في مصلحة هايتي وبلدان المنطقة.

وقد صوتت الصين مؤيدة لمشروع القرار. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وينبغي أن تركز البعثة على مساعدة هايتي في التعامل مع قضايا السلام والأمن، وألا تتدخل على نحو يزيد عن المطلوب في القضايا الداخلية لحقوق الإنسان. وكان على أعضاء المجلس إجراء مزيد من المشاورات بشأن مشروع القرار سعيا إلى التوصل إلى توافق في الآراء من أجل تضييق هوة الخلافات.

وتأمل الصين أن يظل أعضاء المجلس متحدين في متابعة المشاورات بشأن البعثة السياسية الخاصة وأن يبذلوا جهودا لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في هايتي.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، فإن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي ستنهي مهامها في نفس الوقت المقرر لإجراء الانتخابات في البلد، وهي مرحلة دائما ما تحمل في طياتها بذورا محتملة لعدم الاستقرار. ونعتقد أنه لا بد من مراعاة التوقيت والظروف عند التمهيد لأي عمل آخر قد تقوم به الأمم المتحدة بعد خروج البعثة. فمهمة مجلس الأمن هي ضمان السلام والأمن الدوليين وتحقيق عملية انتقال من البعثة، وفقا لمصالح الشعب الهايتي الفضلى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

وأود أن أثير أربع نقاط.

أولا، إننا نؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لفترة نهائية مدتها ستة أشهر.

ثانيا، أود أن أردد المشاعر التي أعرب عنها ممثلا بيرو والجمهورية الدومينيكية بأنه ينبغي للأمم المتحدة مواصلة العمل مع هايتي وأن يكون الانتقال نحو وجود الأمم المتحدة في هايتي بغرض المتابعة، أي البعثة السياسية الخاصة، سلساً. ونعتقد أن هذا الأمر بالغ الأهمية.

ثالثا، رداً على زميلي من الوفد الروسي فيما يخص العلاقة بين الفصل السابع ورصد حقوق الإنسان، نعتقد أن احترام

حقوق الإنسان مسألة من المسائل الأمنية ومن ثم تدخل بحق في إطار الولاية. وحضور السيدة باشليه لمناقشاتنا في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8502) دليل على ذلك.

رابعا، أود أن أسلط الضوء على أن هايتي هي من بين أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ ومخاطر الكوارث الطبيعية في العالم. وعندما ننظر إلى الجزيرة من الفضاء، يمكننا أن نرى أن نصفها شديد الخضرة والنصف الآخر قاحل تماماً، مما يجعل هذا البلد معرضا بشكل خاص لمخاطر الكوارث الطبيعية. وكان بودنا أن يرد شيء بشأن هذه المسألة في القرار ٢٤٦٦ (٢٠١٩). ونأسف لأن ذلك لم يكن ممكنا. ونعتقد أن أي وجود مستقبلي للأمم المتحدة ينبغي أن يقدم المشورة إلى الحكومة الهايتية بشأن كيفية تعزيز قدرات البلد على مجابهة تحديات تغير المناخ.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.